

وُشْر

أخبـار مصر



رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الجمعة 07 يوليو 2023

غضب على التواصل الاجتماعي لعرض أم بطل رياضي ميدالياته الذهبية للبيع

(اقتصادي . العربي الجديد)

أكدت أم بطل العالم في الكونغ فو عمر محمد شتا عبر الفيديو أن نجلها حصل على المركز الأول في بطولة العالم التي أقيمت في إندونيسيا، وكذلك على المركز الأول في بطولة أفريقيا المقامة في الجزائر، إضافة إلى البطولة العربية في بور سعيد.

ونشر الصحفي عمر الفطيري القصة عبر تغريدة، تناقلها العشرات من المغردين وعبروا عن غضبهم من سيطرة الفساد والمحسوبية على قطاع الرياضة، والرياضات الفردية خاصة.

وقارن البعض بين حال الأبطال المصريين المهذرة حقوقهم، وحال الترف والبذخ الواضح التي تشهدها منتجعات الساحل الشمالي، فيما ذكر آخرون بأبطال في الرياضات الفردية لعبوا تحت راية دول أخرى، وهاجمهم الإعلام الرسمي والمؤيدون بشراسة واتهموهم بـ"الخيانة".

وثائق مسربة تكشف تورط "رويترز" في انقلاب مصر

(سياسي . عربي 21)

نشر موقع "ذا غراي زون" الأمريكي تقريراً تطرق فيه إلى وثائق مسربة كشفت أن وكالة "رويترز" عملت كقناة لوزارة الخارجية البريطانية لتمويل منفذ إعلامي مصري بشكل سري ساهم في الإطاحة بأول زعيم منتخب ديمقراطياً في البلاد، الرئيس محمد مرسي.

وقال الموقع، في تقريره الذي ترجمته "عربي 21"، إن أول زعيم منتخب ديمقراطياً أطيح به وقُتل أنصاره بالمئات ليتوفى في النهاية في السجن.

وبدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، سارع السيسي إلى تقويض المكاسب الديمقراطية المؤقتة التي تم تحقيقها خلال فترة الانتقال القصيرة والصعبة للبلاد من حكم الرئيس الأوتوقراطي حسني مبارك المدعوم من الغرب منذ فترة طويلة.

في العقد الذي أعقب الانقلاب، سحقت حكومة السيسي بشكل منهجي المعارضة بحظر الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام الناقدة بشكل جماعي، مع تعرض النشطاء والصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني للهرسلة والتعذيب والسجن، لتتحول السجون إلى بؤر للعنف الجنسي المنهجي وغيره من الانتهاكات المروعة.

وذكر الموقع أنه تم توثيق ظروف الإطاحة القسرية بمرسي وتراجع مصر إلى واحدة من أكثر الدول قمعية على وجه الأرض في ظل حكم السيسي رغم فرار العديد من المنظمات غير الحكومية والمنافذ الإخبارية من البلاد خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، هناك عنصر حاسم في السجل التاريخي لم يتم الكشف عنه حتى الآن.

كشفت وثائق مسربة استعرضها موقع "ذا غراي زون" أن وكالة "رويترز" الإعلامية تعاونت بشكل وثيق مع وزارة الخارجية البريطانية لقيادة الأحداث المصيرية في الثالث من شهر تموز/ يوليو 2013.

جواسيس بريطانيون يُرمون صفقة سرية مع وكالة "رويترز".

في أعقاب الثورة المصرية في شباط/ فبراير 2011، سادت الفوضى في كل مكان. طُرحت تساؤلات حول المسار الذي يجب أن تسلكه الدولة، وما إذا كانت ستجرى انتخابات حرة في النهاية، ومتى ستعقد ومن سينتخب الشعب للمضي قدماً. ولكن الإجابة لم تكن واضحة على الإطلاق.

كانت الاحتجاجات واسعة النطاق ضد الإدارة العسكرية المؤقتة بعد رحيل مبارك حدثاً شبه يومي، واندلعت أيضاً اشتباكات عنيفة وأحياناً مميتة بين المتظاهرين وقوات الأمن. وقام المتظاهرون بنهب واحتلال مكاتب قوات الشرطة المحلية وأجهزة المخابرات، وهاجموا السفارات الأجنبية، وأضرموا النار في المباني الحكومية.

في ظل هذه الاضطرابات، استعدت مصر لأول انتخابات برلمانية حرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2011. ورغم ترحيب العديد من المواطنين بالانتخابات، إلا أن المسؤولين في جميع أنحاء الغرب كانوا قلقين علانية من انتصار جماعة الإخوان المسلمين واتباعها مساراً مستقلاً. ظهرت مثل هذه المخاوف بشكل خاص في بريطانيا، المستعمر السابق للقاهرة وأكبر مستثمر فيها اليوم.

أشار الموقع إلى أن مؤسسة "تومسون رويترز" أطلقت موقع "أصوات مصرية" المستقل ظاهرياً لتغطية الشؤون المصرية. ودون علم الجمهور المصري، تم تمويل هذا المنفذ الإعلامي بالكامل من قبل وزارة الخارجية البريطانية. وبحلول الوقت الذي أُغلق فيه موقع "أصوات مصرية"، ضخت لندن مليوني جنيه إسترليني في المبادرة.

وورد في وثيقة مسربة تابعة لمؤسسة "تومسون رويترز" - وهي الذراع الخيرية لوكالة الأنباء الدولية "رويترز" - أن موقع "أصوات مصرية" أصبح مؤسسة إعلامية محلية رائدة ومستقلة في مصر حتى إغلاقه. وتم عرض محتواه للتداول المجاني في جميع أنحاء المنطقة. وفي سنة 2016، أصبح الموقع واحداً من أكثر 500 موقع ويب الأكثر زيارة في مصر.

وأشار الموقع إلى أن مكتب "رويترز" في القاهرة قدّم "كشوف المرتبات والموارد البشرية والدعم الأمني" لموقع "أصوات مصرية"، وقد تمركز المنفذ الإعلامي هناك طوال مدة نشاطه. ويشير ملف تعريف على الإنترنت تم حذفه منذ ذلك الحين إلى تدريب 300 مصري من خلال المشروع، وهو جيش حقيقي من الصحفيين يُنتج أكثر من 300 قصة كل أسبوع باللغتين الإنجليزية والعربية يُعاد تداولها من قبل أكثر من 50 منفذاً إعلامياً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك وكالة "رويترز".

وحسب الموقع، كانت دوافع لندن الرئيسية لإطلاق موقع "أصوات مصرية" واضحة. فإثناء منصة إخبارية محلية في مصر منح وزارة الخارجية درجة لا مثيل لها من السيطرة السردية على أرض الواقع في ظل الأحداث الجارية في مصر، وذلك على الصعيدين المحلي والدولي. ويذكر أن المخابرات البريطانية تمتلك سجلاً طويلاً في تمويل المنافذ الإخبارية في الخارج لهذا الغرض المحدد - بما في ذلك "رويترز".

ورد في ملف وزارة الخارجية الذي رُفعت عنه السرية أن "هناك سبباً للاعتقاد أن "رويترز" تتقبل فكرة أنه سيتعين عليها تقديم شيء ما في المقابل. ما قد تؤمته المخابرات البريطانية في الواقع هو فرصة التأثير إلى حد ما على إنتاج "رويترز" بأكمله. هناك فرصة لتطوير علاقة مع "رويترز" لذلك يجب أن يخدم الترتيب الجديد المصالح

البريطانية بشكل جيد".

"رويترز" تضخم أعداد المحتجين تحت قيادة الجيش في أواخر سنة 2012، أصدر مرسي مرسوماً دستورياً تمتع بموجبه بصلاحيات تنفيذية شاملة، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات ضيقة النطاق. لكن موقع "أصوات مصرية" قاد حملة إدانة على هذا المرسوم وصوره على أنه مخطط من قبل الرئيس - وبالتالي جماعة الإخوان المسلمين - للسيطرة الكاملة والدائمة على جميع فروع الحكومة المصرية.

وأشار الموقع إلى أن هذا الإجراء كان من المقرر أن يستمر لمدة ثلاثة أسابيع فقط، وتم إصداره بسبب السلطة القضائية القوية والمسيّسة بشدة في القاهرة التي حاولت مراراً وتكراراً إعاقة التحول الديمقراطي في مصر. وبحلول ذلك الوقت، كان القضاة قد أقالوا بالفعل أول جمعية دستورية في البلاد وانتخبوا برلمانياً مرة واحدة، وهددوا بفعل ذلك مرة أخرى لأن مشروع الدستور الجديد للبلاد قوِّض بشدة القوة العسكرية في السياسة. ولكن الخوف الذي تنشره وسائل الإعلام مثل موقع "أصوات مصرية" ووسائل الإعلام الغربية حرّض حشود المتظاهرين على العودة إلى الشوارع.

على الرغم من تحرك مرسي لإجراء انتخابات برلمانية جديدة واستفتاء على الدستور الجديد، إلا أن التغطية السلبية للإعلان وقلة التظاهرات أقرنت السياسيين المعارضين بالبدء في عقد اجتماعات سرية مع قادة الجيش ومناقشة سبل عزل الرئيس، وذلك حسب ما ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال".

وفي نيسان/ أبريل 2013، ظهرت فجأة مجموعة شبابية غامضة تدعى "تمرد" لجمع التوقيعات التي تطالب بعزل مرسي بحلول 30 حزيران/ يونيو. وفي غضون ذلك، طالب قادة المعارضة بمظاهرات حاشدة في جميع أنحاء مصر، وخاصة أمام القصر الرئاسي. وقد منح موقع "أصوات مصرية" الحركة الجديدة تغطية شاملة. وبينما أشارت استطلاعات الرأي المعاصرة إلى أن 53 بالمئة من الجمهور يؤيدون الرئيس مرسي، مثل هذا المنفذ منبراً للمعارضة.

بحلول 30 حزيران/ يونيو، امتلأت شوارع القاهرة وغيرها من المدن المصرية الكبرى بالمتظاهرين في حين رفض مرسي الاستقالة. قالت مصادر عسكرية لوكالة "رويترز" إن حوالي 14 مليون شخص أو ما يعادل 17 بالمئة من سكان البلاد قد خرجوا للتظاهر. ورغم إقرار وكالة الأنباء بأن الرقم "يبدو مرتفعاً بشكل غير معقول"، إلا أنها طمأنت القراء بأن الجيش "استخدم طائرات الهليكوبتر لمراقبة الحشود".

أشار الموقع إلى أن المنافذ الإخبارية في جميع أنحاء العالم تناقلت مطالب المحتجين - بما في ذلك موقع "أصوات مصرية". وقد استغل السيسي الاحتجاج الدولي والاضطرابات الداخلية للإطاحة بمرسي من السلطة، وتعليق الدستور الذي تم إقراره مؤخراً. وواصل سياسيو المعارضة تضخيم العدد الإجمالي للمتظاهرين أكثر من أي وقت مضى، وقيل إن عددهم بلغ 33 مليوناً، وهو أعلى من إجمالي عدد المصريين الذين صوتوا لمرسي في المقام الأول.

وقد كشفت التحقيقات اللاحقة أن عدد المتظاهرين في الحقيقة كان يتراوح ما بين مليون أو مليوني متظاهر. وكشفت التسجيلات المسربة التي تم إصدارها في أعقاب الانقلاب لاحقاً أن حركة "تمرد" تلقت تمويلاً من قبل الإمارات العربية المتحدة. كما أظهرت التسجيلات كيف أن كبار المسؤولين العسكريين ناقشوا علناً استخدام الاحتجاجات للتخلص من مرسي.

موقع أصوات مصرية يؤمّه واقع مصر السياسي لم يذكر موقع "أصوات مصرية" ولا وكالة "رويترز" هذه الإفصاحات المفاجئة. وقد التزم موقع "أصوات مصرية"

الصمت بشكل عام عندما سحقت قوات الأمن المصرية تحت قيادة السيسي في آب/ أغسطس 2013 المتظاهرين بوحشية في ميدان رابعة العدوية في القاهرة، مما أسفر عن مقتل 817 شخصاً على الأقل. ووصفت منظمة "هيومن رايتس ووتش" هذه المذبحة بأنها "ربما تكون أكبر عملية قتل جماعي للمتظاهرين في يوم واحد في التاريخ الحديث".

وذكرت المنظمة أن "أفراد الشرطة والجيش هاجموا مخيم الاحتجاج المؤقت باستخدام ناقلات جند مدرعة وجرافات وقوات برية وقناصة وقتلوا المتظاهرين بالرصاص". ومع ذلك، نشر موقع "أصوات مصرية" تحقيقاً رسمياً في المجزرة ألقى فيه باللوم على المتظاهرين أنفسهم، زاعماً أنهم "شنوا" هجمات على قوات الأمن. وفي ظروف غامضة، تم حذف ادعاء منظمة العفو الدولية بأن التحقيق كان بمثابة تبييض منسق، تم إعداده خصيصاً لحماية قوات الأمن.

وبشكل متوقع، أفاد الموقع بشكل غير نقدي بفوز السيسي "الساحق" في الانتخابات في أيار/ مايو 2014، عندما حصل على 96.91 بالمئة من الأصوات، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى انسحاب معظم المرشحين الآخرين من السباق الرئاسي، أو سجنهم قبل يوم الاقتراع. وبحلول ذلك الوقت، كانت القاهرة قد انزلت بالفعل إلى الديكتاتورية، وتسير نحو الحكم الاستبدادي في السنوات القادمة.

مع ذلك، لم ينعكس أي أثر لهذا الواقع على صفحات موقع "أصوات مصرية". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، أفاد الموقع بشكل غير نقدي بأن السيسي يشرح للمشرعين الأمريكيين أنه لا ينبغي النظر إلى حقوق الإنسان في مصر من "منظور غربي"، بسبب "اختلاف التحديات والظروف المحلية والإقليمية".

وحسب الموقع، ازداد الوضع في مصر سوءاً بحلول سنة 2017 لدرجة أن وزارة الخارجية البريطانية لم تعد قادرة على تجاهله. وفي شباط/ فبراير من تلك السنة، صوّتت لندن القاهرة "دولة ذات أولوية لحقوق الإنسان". وأشارت ورقة الحقائق المرفقة إلى أن "تقارير التعذيب ووحشية الشرطة والاختفاء القسري" قد زادت في السنوات الأخيرة، وكذلك القيود المفروضة على "المجتمع المدني" و"حرية التعبير"، في حين "تم تحجير السفر على عدد من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان".

وبعد شهر، أُغلق موقع "أصوات مصرية" بشكل رسمي. وأشار بيان صحفي مصاحب إلى أن مؤسسة "تومسون رويترز" لم تتمكن من "العثور على مصدر مستدام لتمويل المنصة". ومن غير المؤكد سبب توقف البريطانيين عن دعم هذا المنفذ الإخباري، على الرغم من أنه حقق بوضوح هدفه المتمثل في المساعدة في ضمان إقامة حكومة ودية ومرنة بشكل مناسب في القاهرة.

وعندما كشفت وسائل الإعلام البريطانية عن علاقة وكالة "رويترز" السرية التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة مع المخابرات البريطانية في كانون الثاني/ يناير 2020، ادعى متحدث باسم وكالة الأنباء أن مثل هذا "الترتيب" لا يتماشى مع مبادئ الثقة لديهم "و" لن يفعلوا ذلك اليوم". وأضاف أن وكالة "رويترز" لا تتلقى أي تمويل حكومي، وتوفر أخباراً مستقلة وغير متحيزة في كل جزء من العالم". لكن ما تغاضت عنه رويترز أنه قبل ثلاث سنوات من ذلك كانت الوكالة قناة لوزارة الخارجية البريطانية لتمويل منفذ إعلامي مصري ساهم في الإطاحة بأول حكومة منتخبة في تاريخ مصر.

للاطلاع إلى النص الأصلي ([هنا](#))

معيط: مهلة حتى أول أغسطس لتوفيق أوضاع الحالات الاستيرادية الطارئة مع الفاتورة الإلكترونية

(اقتصادي . المال)

وجه الدكتور محمد معيط وزير المالية قيادات الجمارك بتيسير إجراءات الربط الإلكتروني بين المنصة الجمركية «نافذة» ومنظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية، على ضوء ما يتكشف خلال التطبيق العملي بحيث يتم التصدي الفوري لأي تحديات؛ بما يضمن المضي في تحقيق المستهدفات الجمركية بتسريع وتيرة الإفراج عن السلع والبضائع، ويتسق مع توجه الدولة لتوحيد قواعد بيانات مصلحة الضرائب والجمارك من أجل تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

أكد الوزير، في توجيهاته لقيادات الجمارك والضرائب بمناسبة بدء الربط بين المنظومة الجمركية «نافذة» ومنظومة «الفاتورة الإلكترونية»، إنه تقرر منح مهلة للحالات الاستيرادية الطارئة فقط لتوفيق أوضاعها حتى الأول من أغسطس المقبل، على أن يمتد التشغيل التجريبي للصادرات حتى الأول من سبتمبر المقبل مع منح أولوية خاصة للسلع الاستراتيجية باستمرار التعامل وفق آلية السحب المباشر من الموانئ، المعروفة جمركياً بـ «تحت الشكّة». وأوضح أن هناك أولوية أيضاً لمكونات التصنيع الغذائي والأدوية ومستلزمات الإنتاج بما يضمن استدامة دوران عجلة الإنتاج بكامل طاقتها، وتخفيف الأعباء عن المستوردين، بخفض أعباء الأرصيات والغرامات، وتلبية احتياجات المواطنين بتوفير كل السلع الأساسية بالأسواق المحلية.

ووجه الوزير، بتشكيل لجان دائمة وفرق الدعم الفني بالمنافذ لضمان التدخل الفوري، وتسريع وتيرة الإفراج الجمركي عن الشحنات ذات الأولوية الطارئة بحيث تضم في عضويتها ممثلين عن مصلحة الضرائب والجمارك وشركتي «Finance-E» و«MTS» بحيث تختص إحدى هذه اللجان بالتعامل مع الشهادات الجمركية للأصناف المستعملة والأخرى مع الشحنات الجوية.

وشدد على ضرورة الإسراع في الاعتماد الضريبي لأكواد السلع والأصناف وربطها برقم التسجيل الضريبي من خلال أيقونة «الربط الإلكتروني مع الضرائب» المتاحة بمنصة «نافذة».